

Distr.: General
26 May 2004
Arabic
Original: English

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام المقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبيا

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بالفقرة ٢٦ من القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، الذي طلب فيه مجلس الأمن إلى الأمين العام تقديم تقرير إلى المجلس بحلول ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٤، يستند فيه إلى المعلومات المتأتية من جميع المصادر ذات الصلة، بما في ذلك الحكومة الوطنية الانتقالية في ليبيا، وبعثة الأمم المتحدة في ليبيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بشأن التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف المحددة في الفقرات ٥ و ٧ و ١١ من القرار.

٢ - وفي الفقرة ٥ من القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، أعرب مجلس الأمن عن استعداده لإنهاء التدابير المفروضة بموجب الفقرات ٢ (أ) و (ب) و ٤ (أ) من القرار عندما يقرر المجلس أنه يجري احترام وقف إطلاق النار في ليبيا والمحافظة عليه بصورة كاملة وأن نزع السلاح وتسريح القوات وإعادة الإدماج والعودة إلى الوطن وإعادة تشكيل القطاع الأمني قد اكتملت، وأنه يجري تنفيذ أحكام اتفاق السلام الشامل (انظر S/2003/850، المرفق) تنفيذا كاملاً، وأنه تم إحراز تقدم كبير في تهيئة الاستقرار والمحافظة عليه في ليبيا والمنطقة دون الإقليمية.

٣ - وفي الفقرة ٧ من القرار، دعا مجلس الأمن الحكومة الوطنية الانتقالية لليبيريا لاتخاذ خطوات عاجلة لإنشاء نظام فعال لشهادات المنشأ للتجارة في الماس الخام الليبري، يتسم بالشفافية ويكون قابلاً للتحقق منه دولياً، توطئة للانضمام إلى عملية كمبرلي، وتقديم وصف تفصيلي للنظام المقترح إلى اللجنة.



٤ - وفي الفقرة ١١ من القرار، حث مجلس الأمن الحكومة الوطنية الانتقالية في ليبيريا على بسط سلطتها وسيطرتها الكاملتين على مناطق إنتاج الأخشاب، واتخاذ جميع الخطوات الضرورية لضمان عدم استخدام الإيرادات الحكومية المتأتية من صناعة الأخشاب الليبيرية في تأجيج الصراع، أو فيما يشكل بأي وجه آخر انتهاكا لقرارات مجلس الأمن، واستخدامها بدلا عن ذلك في أغراض مشروعة لصالح الشعب الليبيري بما في ذلك التنمية.

المعلومات المقدمة من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا

تنفيذ وقف إطلاق النار

٥ - ساد بصورة عامة احترام وقف إطلاق النار والمحافظة عليه في مونروفييا والأجزاء الأخرى من البلد منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ وإن كانت التقارير قد أشارت إلى وقوع عدد من انتهاكات وقف إطلاق النار الطفيفة التي ارتكبتها عناصر من كل الجماعات المسلحة الثلاث خارج العاصمة. فمثلا، وقعت حوادث إطلاق نار متقطعة بين مقاتلي جبهة الليبريين المتحدة للمصالحة والديمقراطية في غبارنغا وفوينجاما يومي ١١ و ١٦ كانون الثاني/يناير على التوالي، وفي تومانبورغ في ٣٠ آذار/مارس ومرة أخرى في غبارنغا في ٨ و ٩ و ١١ نيسان/أبريل. وتشير التقارير إلى أن هذه الحوادث تتعلق بالصراع على القيادة داخل الجبهة الليبيرية المتحدة للمصالحة والديمقراطية فيما بين السيد سيكو داماتي كونييه وزوجته المنفصلة عنه عائشة كيتا كونييه. وفي ٢٠ آذار/مارس، قامت عناصر من حرس إحياء الديمقراطية في ليبيريا بإطلاق النار في الهواء ونهب عدد من الحوانيت والمساكن في بوشانان، خلال مواجهة عنيفة وقعت بين حشد من المدنيين ومقاتلي حركة إحياء الديمقراطية في ليبيريا.

٦ - وأفادت بعض التقارير بحدوث عمليات مضايقة للمدنيين، شملت أنشطة إجرامية وابتزاز ونهب قامت بها عناصر من جميع الطوائف المسلحة الثلاث. وتتوقع بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا أن تتناقص هذه الحوادث، بما فيها انتهاكات وقف إطلاق النار، مع إحراز تقدم في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج في أنحاء ليبيريا.

التقدم المحرز في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والعودة إلى الوطن

٧ - بدأ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج أساسا لصالح قوات الحكومة الليبيرية السابقة في موقع مخيم كانتون شيفيلين على مشارف منروفييا، في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وواجهت العملية عدة مصاعب شملت، عدم القدرة على استيعاب الأعداد الكبيرة المتدفقة من المقاتلين الذين يعرضون نزع أسلحتهم، وسوء الفهم

الذي ساد بين المقاتلين فيما يتعلق بالاستحقاقات التي يتوقعون تلقيها. وخلال الأيام الأولى لنزع السلاح، اندلعت اضطرابات في مخيم شيفيلين وفي منروفيا، لم تهدأ إلا بعد أن التقت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا مع وزير الدفاع وقادة القوات في الحكومة الليبرية السابقة واتفقوا على تزويد المقاتلين السابقين الذين يتخلون عن أسلحتهم بجزء مقدم من بدل شبكة الأمان الانتقالية، التي كان من المقرر دفعها في مرحلة لاحقة من البرنامج. وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، عُلق البرنامج بعد نزع سلاح ونشر ٦٦٤ ١٢ من مقاتلي الحكومة الليبرية السابقة وجمع ٦٨٦ ٨ من قطع السلاح المتنوعة. واتفق بعد ذلك بين قيادة بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وقيادة الطوائف الثلاث، جبهة الليبريين المتحدة للمصالحة والديمقراطية، وحركة إحياء الديمقراطية في ليبيريا، وقوات الحكومة الليبرية السابقة، على عدم استئناف عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج إلا بعد اتخاذ جميع الترتيبات الضرورية لكفالة أن تكون العملية جيدة الاستعداد والتنسيق وأمنة. وكانت عملية استئناف البرنامج مرهونة بتحقيق الشروط المسبقة التالية: نشر عدد كافٍ من قوات بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا لتوفير الأمن الكافي، وتنفيذ حملة واسعة النطاق للإعلام وزيادة الوعي بين المقاتلين، وإنشاء مواقع بالكانتونات جاهزة من الناحية العملية لتنفيذ الخدمات المتعلقة بالتسريح وتقديم الطوائف المسلحة الثلاث قوائم بمقاتليهم ومواقعهم وأسلحتهم.

٨ - واستؤنف برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج في ١٥ نيسان/أبريل، بعد تحقق الشروط الثلاثة الأولى. ولأسباب عديدة، لم تتمكن الطوائف من توفير القوائم الشاملة لمقاتليها، ومواقعهم وأسلحتهم. ومع ذلك، وباستثناء جبهة الليبريين المتحدة للمصالحة والديمقراطية، قدمت كل منها قوائم جزئية. وبدأت عملية نزع السلاح والتسريح في ليبيرانغا بالنسبة لمقاتلي جبهة الليبريين المتحدة للمصالحة والديمقراطية في ١٥ نيسان/أبريل، وفي بوكانان في ٢٠ نيسان/أبريل بالنسبة لمقاتلي حركة إحياء الديمقراطية في ليبيريا، وفي تومانبورغ في ٢٥ نيسان/أبريل بالنسبة لمقاتلي جبهة الليبريين المتحدة للمصالحة والديمقراطية، وفي موقع "صوت أمريكا" بالقرب من منروفيا لمقاتلي الحكومة الليبرية السابقة في ٣٠ نيسان/أبريل. كما بدأ نزع سلاح ميليشيات الحكومة الليبرية السابقة في كاكاتا في ٦ أيار/مايو وفي موقع كانتون بوكانان الذي كان يستخدمه قبل ذلك مقاتلو حركة إحياء الديمقراطية في ليبيريا في ٧ أيار/مايو. وفي الوقت نفسه، تم تحديد مواقع كانتونات إضافية يجري بناؤها حالياً. وباستثناء بعض المشاكل التشغيلية الطفيفة، تم ربط برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج بصورة جيدة، وبأسلوب سلمي ومنظم في جميع مواقع الكانتونات.

٩ - ومنذ ١٥ نيسان/أبريل وحتى ١٨ أيار/مايو، كان قد تم نزع سلاح ما مجموعه ٤٨٥ ١٧ مقاتلا. ويشمل هؤلاء ٢٢٩٢ امرأة و ١٥٦١ صبيًا و ٣٥٢ فتاة. وتم تسليم ٦٨٩ ٥ قطعة سلاح (معظمها بندق وبندق نصف آلية)، إضافة إلى ما يقدر بـ ٨٠٦ ٩٣٠ طلقة من ذخائر الأسلحة الخفيفة و ٦٦٧ ٧ قطعة ذخيرة غير منفجرة (تشمل قنابل صاروخية وطلقات هاون وقنابل يدوية). وإجمالاً، تم منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، نزع سلاح ٩٧٥ ٣٠ مقاتلا يمثلون ٥٨ في المائة من العدد الإجمالي المتوقع والبالغ ٥٣ ٠٠٠ مقاتل وتسليم ٣٦٨ ١٤ قطعة سلاح، إضافة إلى عدد يقدر بنحو ٤٧٤ ٦٤٨ ٣ طلقة من ذخائر الأسلحة الصغيرة و ٣١٧ ١٠ قطعة ذخيرة غير منفجرة. وفي ٣٠ نيسان/أبريل، كانت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا قد سجلت وجود ٨٢ مقاتلا أحنبيا بينهم مقاتل واحد من غانا، و ١١ مقاتلا من سيراليون، و ٥٩ من غينيا و ١١ من كوت ديفوار.

١٠ - وفي الوقت نفسه، تقوم بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وشركاؤها بالتحضير لمشاريع إعادة تأهيل وإعادة إدماج المقاتلين السابقين الذين تم نزع أسلحتهم وتسريحهم. وفي ٢٦ نيسان/أبريل، وقّعت وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، وشركة البدائل الإنمائية وهي الوكالة المنفذة لوكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة والحكومة الوطنية الانتقالية في ليبيريا، وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا مذكرة تفاهم يرخص بمقتضاها للشركة بإدارة برنامج البنية التحتية للمجتمع الليبري. ويتركز العمل في هذا البرنامج حالياً والذي بدأ بالفعل على إعادة إدماج عدد يصل إلى ١٠ ٠٠٠ من المقاتلين السابقين و ١٠ ٠٠٠ من غير المقاتلين في المجتمعات المحلية المنتجة. ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حالياً باختيار شركاء منفذين للترتيبات الانتقالية الأخرى، في الوقت الذي طلب فيه من وزارة التعليم توفير معلومات فيما يتعلق بالمبادئ التوجيهية لقبول المقاتلين السابقين الراغبين في الالتحاق بالمؤسسات التعليمية. وإضافة إلى ذلك، تقوم منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بوضع برامج طويلة الأجل لبناء القدرات لصالح المقاتلين الأطفال السابقين، وهي برامج تشمل في أغلبها التعليم، وتنمية المهارات، والتدريب المهني والدعم المستند إلى المجتمع المحلي. وتعمل وحدة التنفيذ المشترك لنزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج بكامل طاقتها كما قامت بوضع استراتيجية لإعادة الإدماج. ويجدر بالذكر، أن المقاتلين الأجانب يشاركون في البرنامج، كما تجري مناقشات مع الحكومات المعنية، وفيما بين الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين في المنطقة الفرعية، فيما يتعلق بعودتهم إلى أوطانهم وإعادة إدماجهم في بلدانهم.

التقدم المحرز في إعادة تنظيم هيكل القطاع الأمني

١١ - أذن مجلس الأمن، بقراره ١٥٠٩ (٢٠٠٣) المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بأن تساعد الحكومة الانتقالية في ليبيريا على رصد وإعادة تشكيل قوة الشرطة الليبرية، وفقا للمبادئ الديمقراطية لعمل الشرطة، ووضع برنامج لتدريب الشرطة المدنية، والمساعدة بطرق أخرى في تدريب الشرطة المدنية، بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمنظمات الدولية، والدول المهتمة. كما طلب من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا مساعدة الحكومة الانتقالية على تشكيل قوات عسكرية ليبيرية جديدة ومعادة التشكيل، بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمنظمات الدولية، والدول المهتمة.

١٢ - ويحرز تقدم مطرد في إعادة تشكيل دائرة الشرطة وإعادة تنظيم هيكلها. ويقوم عنصر الشرطة المدنية في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بالمهام المنوطة به في رصد ومساندة الشرطة الوطنية الليبرية. كما تم نقل موظفي الشرطة المدنية للعمل في نفس المكان مع أفراد الشرطة الوطنية الليبرية وهم يساعدون في إعادة إنشاء دائرة الشرطة في المجتمعات التي لا تتوفر فيها خدمات الشرطة الكافية. وإضافة إلى ذلك، تقوم بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بتدريب الشرطة، وتقوم في الوقت نفسه بوضع خطط طويلة الأجل لإعادة تنظيم هيكل دائرة الشرطة الوطنية. وعملا بأحكام اتفاق السلام الشامل، قامت البعثة حتى الآن بتدريب ٥٣٠ فردا من أفراد الشرطة الوطنية الليبرية للعمل في قوة الشرطة الليبرية المؤقتة. كما يتقدم العمل في تقديم مناهج دراسية متخصصة لتعزيز قدرة الشرطة الوطنية الليبرية على إجراء التحقيقات الجنائية، ومقاومة الشغب وتعزيز السلامة العامة والأمن العام.

١٣ - وفي الوقت نفسه، أنشأت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا لجنة تقنية في مجال سيادة القانون، تتألف من ممثلين عن وزارة العدل، ومستشار الأمن الوطني، وممثل عن كبير القضاة، ومدير الشرطة الوطنية الليبرية والشرطة المدنية لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا والوحدات المعنية بالمؤسسات الإصلاحية والقضاء وحقوق الإنسان. وقد أنشئت اللجنة، التي ترأسها بعثة الأمم المتحدة بغرض تنسيق مؤسسات الشرطة والقضاء والمؤسسات الإصلاحية. وانتهت اللجنة من وضع معايير الأهلية للتعين في قوة الشرطة الجديدة، التي أعطيت اسما جديدا هو دائرة الشرطة الليبرية. وفي ٥ أيار/مايو استهل رئيس الحكومة الوطنية الانتقالية في ليبيريا جيود بريانت وممثلي الخاص السيد جاك بول كلين، حملة لتعيين ٣٥٠٠ فرد سيجري تدريبهم على مدى السنتين التاليتين للخدمة في دائرة الشرطة الليبرية. وأثناء التعيين، سيولى اهتمام خاص على تحقيق توازن بالنسبة للانتماء العرقي

ونوع الجنس. ولن يعاد تعيين أفراد الشرطة الليبرية الحاليين بصورة آلية في القوة الجديدة إلا إذا كانوا مستوفين للمبادئ التوجيهية الجديدة للتعيين.

١٤ - وفيما يتعلق بإصلاح القوات المسلحة، أكدت الولايات المتحدة الأمريكية أنها ستبادر بتنسيق إعادة تنظيم هيكل القوات المسلحة الليبرية، ومن المتوقع، في هذا الصدد، أن تقوم الولايات المتحدة بإرسال فريق تقييم إلى ليبيريا في المستقبل القريب لاستعراض الاحتياجات اللازمة لإعادة تنظيم هيكل القوات المسلحة. كما تقوم الولايات المتحدة بالاتصال بالمانحين الآخرين للمساعدة في الجهود التي تبذل في هذا الصدد. وإضافة إلى ذلك، قام رئيس الأركان النيجيري بزيارة إلى منروfia في ٨ أيار/مايو، أعرب خلالها عن استعداد بلاده للنظر في المساعدة في تدريب الأفراد العسكريين في إطار إعادة تنظيم هيكل الجيش الليبري، إذا طلبت إليها السلطات الليبرية ذلك.

التقدم احرز في تنفيذ اتفاق السلام الشامل

١٥ - أحرز تقدم كبير في تنفيذ العناصر المهمة الأخرى في اتفاق السلام الشامل. وتواصل لجنة الرصد المشتركة، ولجنة رصد التنفيذ وفريق الاتصال الدولي بشأن ليبيريا، وكلها جهات موكل إليها رصد تنفيذ اتفاق السلام الشامل، عقد اجتماعات دورية من أجل كفالة استمرار مسيرة عملية السلام في الطريق المرسوم لها. وفي ٢٣ آذار/مارس، أدى أعضاء الوزارة الـ ٢١ في الحكومة الوطنية الانتقالية الجديدة في ليبيريا اليمين الدستورية. وتجتمع الجمعية التشريعية الوطنية الانتقالية بصورة دورية، وقد عقدت، حتى ٦ أيار/مايو، ٥٦ جلسة عامة. غير أن الصراع الحالي على القيادة داخل جبهة الليبريين المتحدة للمصالحة والديمقراطية بين سيكو داماتي كونييه وزوجته عائشة داماتي كونييه (انظر الفقرة ٥ أعلاه) لا يزال قائما وأسفر عن انقسامات داخل صفوف الحركة.

١٦ - وفيما يتعلق بالانتخابات، التي تجري في نيسان/أبريل، قامت بعثة لتقييم الاحتياجات موفدة من شعبة المساعدات الانتخابية بإدارة الشؤون السياسية بزيارة إلى ليبيريا لمدة أسبوعين للقيام، في جملة أمور، بتحديد دور بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في المستقبل في عملية الانتخابات على النحو المتصور في نطاق اتفاق السلام الشامل. وقد عهد إلى فريق التقييم بمهمة توضيح ولاية الوحدة الانتخابية التابعة للبعثة، وتشكيلها واحتياجاتها من الموارد. وقد تزامن توقيت البعثة مع زيارات تقييم الانتخابات التي اضطلعت بها اللجنة الأوروبية وفريق مشترك من وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية. وخلصت شعبة المساعدة الانتخابية إلى أن اللجنة الانتخابية الوطنية لا تملك إلا قدرات محدودة للغاية للقيام بعمليات التوعية المدنية، وتوعية الناحيين، وتسجيل الناحيين، وتحديد

الدوائر الانتخابية والتصويت. وأضافت الشعبة أنه ما لم تتوفر مساعدات دولية كبيرة، فإنه لن يتيسر القيام بهذه الأنشطة وفقا للجدول الزمني والبارامترات المبينة في اتفاق السلام الشامل، والتي تنص على إجراء انتخابات وطنية بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. وأوصت الشعبة بتنظيم منتدى استشاري، يشارك فيه جميع الموقعين على اتفاق السلام الشامل، لتوضيح بعض النقاط الغامضة فيما ورد في الاتفاق من أحكام بشأن الانتخابات.

التقدم المحرز في المحافظة على الاستقرار في ليبيريا وفي شبه المنطقة

١٧ - واصلت الحكومة الانتقالية الوطنية في ليبيريا جهودها لتحسين علاقاتها مع البلدان المجاورة. فقام الرئيس براينت بزيارات إلى سيراليون وكوت ديفوار وغينيا لمناقشة القضايا الثنائية واستعادة الثقة بين ليبيريا وجيرانها. كما تبذل جهود حاليا لتنشيط اتحاد نهر مانو بمساعدة الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي. وفي الوقت ذاته، تم اتخاذ خطوات مهمة لتنسيق الأنشطة بين بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا ونظيراتها من بعثات الأمم المتحدة في سيراليون وعمليات الأمم المتحدة في كوت ديفوار ومكتب الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا. وفي ١٣ شباط/فبراير، التقى قائد قوة بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في أبيدجان بنظرائه في شبه المنطقة لمناقشة التنسيق العسكري فيما يتعلق بالأنشطة العابرة للحدود. والتقى ممثلي الخاص أيضا مع نظرائه في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو ومكتب الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا في ١٨ شباط/فبراير في داكار لاستعراض وتنسيق التدابير الرامية إلى معالجة القضايا العابرة للحدود، بما فيها حركة المقاتلين واستخدام المرتزقة وتدفق الأسلحة الصغيرة وإعادة المقاتلين الأجانب إلى أوطانهم. وانعقد اجتماع على المستوى العملي للبعثات ومكاتب الأمم المتحدة في ٢٩ نيسان/أبريل في داكار قدمت خلاله تقارير تتعلق بطلب المجلس الوارد في البيان الرئاسي المؤرخ ٢٥ آذار/مارس (S/PRST/2004/7) لتعزيز التعاون فيما بين البعثات، بما في ذلك ما يتعلق بقضايا مثل تبادل المعلومات وتقاسم الموارد وتسيير دوريات مشتركة والرصد المشترك وإمكانية تنفيذ عمليات عبر الحدود. وفي ٢١ أيار/مايو التقى شركاء الأمم المتحدة في داكار مرة أخرى لمناقشة جملة أمور شملت توحيد برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج والإعادة إلى الوطن في شبه المنطقة. وسوف تواصل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا عملها بطريقة منسقة مع عمليات الأمم المتحدة الأخرى للسلام في غرب أفريقيا وكذلك مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بغية معالجة التحديات شبه الإقليمية.

ثالثاً - المعلومات المقدمة بواسطة الحكومة الوطنية الانتقالية في ليبيريا

١٨ - كجزء من التزام الحكومة الوطنية الانتقالية في ليبيريا بتحقيق الأهداف المبينة في الفقرتين ٧ و ١١ من قرار مجلس الأمن ١٥٢١ (٢٠٠٣) أنشأت الحكومة الانتقالية في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ فرقة عمل عن الجزاءات تتألف من لجنة الاستعراض الجزاءات المفروضة على الأخشاب ولجنة لاستعراض الجزاءات المفروضة على الماس. وأوكلت إلى اللجنتين معالجة القضايا المتصلة بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) وتقديم تقارير تبين بالتفصيل الاستجابات الملزمة المتعلقة بإصلاح القطاعين.

التقدم المحرز في وضع نظام لإصدار شهادات المنشأ للتجارة في الماس الليبري الخام

١٩ - كان على لجنة مراجعة الجزاءات المفروضة على الماس أن تقدم توصيات لوضع نظام فعال وشفاف لإصدار شهادة المنشأ يمكن التحقق منه دولياً للتجارة في الماس الليبري الخام حتى يتيح لليبيريا الانضمام إلى عملية كمبرلي لإصدار شهادات المنشأ. وحددت لجنة استعراض الجزاءات المفروضة على الماس في تقديمها لتقريرها المؤرخة ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ ثلاث أولويات لتضطلع بها الحكومة الوطنية الانتقالية في ليبيريا هي:

- تقديم المساعدة لإنشاء تعاونيات مع تأمين الطريق لأصحاب المناجم من مرحلة الإنتاج إلى عملية كمبرلي لتوثيق الشهادات وإمكانية تنمية الخام المميز (وافقت اللجنة على أن يمثل ذلك أحد أهداف الحكومة على المدى القصير).
- وضع بارامترات تستطيع الحكومة من خلالها تشجيع الاستثمار في صناعة استكشاف المعادن بواسطة شركات استكشاف جادة ترغب في تخصيص استثمارات ضخمة لاستكشاف المعادن في الصخور الصلبة في ليبيريا.
- توفير هياكل أساسية داعمة تستند إلى وزارة الأراضي والمناجم والطاقة وقطاعها الفرعية في المساحة الجيولوجية وإدارة المناجم.

٢٠ - ذكرت لجنة مراجعة الجزاءات المفروضة على الماس أيضاً أن الحكومة تحتاج لإعادة بناء الأساس الذي كانت تقوم عليه الصناعة وأن تضيق بعد ذلك الضوابط الإضافية التي تتطلبها عملية كمبرلي لتحديد مصدر الماس الذي يدخل في العملية. وفي الوقت ذاته تم التركيز على ضرورة أن تبذل الحكومة الوطنية الانتقالية أقصى ما لديها لتشجيع الاستثمار الخارجي في استكشاف المعادن وصناعات التعدين لتنمية قطاع يتميز بالحياة والربحية.

٢١ - وشملت التوصيات الأخرى ما يلي:

(أ) بعد إجراء المشاورات اللازمة مع المجلس الأعلى للماس بشأن شروط الامتثال لعملية كمبرلي لإصدار شهادات المنشأ ينبغي أن تتصل الحكومة الوطنية الانتقالية بلجنة مجلس الأمن المعنية بالجزءات المفروضة على ليبريا لتبدي استعدادها للانضمام إلى عملية كمبرلي وذلك من أجل إجراء استعراض مبكر وإبطال الجزاءات المفروضة على البلاد؛

(ب) يتعين أن تقوم الحكومة الوطنية الانتقالية بوضع برنامج شامل لإنشاء آلية للرصد الفعال والمأمون داخل الهيكل الإداري للحكومة الوطنية الانتقالية في ليبريا. ويتعين أن تكون رئاسة هذه الآلية داخل وزارة الأراضي والمناجم والطاقة وأن تشمل برنامجا لبناء القدرات يضم مكتب الجمارك والضرائب والبنك المركزي ووزارة التجارة والصناعة. ويتعين أن يشمل البرنامج وضع قاعدة للبيانات لإنتاج الماس والاتجار به مع إمكانية أن تشمل المعلومات ذات الصلة بالمعادن الأخرى في ليبريا في المستقبل؛

(ج) يتعين مواصلة الاتصالات مع المجلس الأعلى للماس في بلجيكا عن طريق مدير الشؤون الدولية فيه السيد مارك فان بوكستال الذي زار ليبريا في الفترة من ١٤ إلى ٢١ نيسان/أبريل التماسا لتقديم المساعدة التقنية لطلب ليبريا من أجل الانضمام إلى عملية كمبرلي؛

(د) يجب أن تعيد ليبريا اتصالاتها مع عملية كمبرلي لتأكيد حالة طلبها للمشاركة فيها ولتأكيد استلام مشروع البلاد لإصدار الشهادات والموافقة عليه؛

(هـ) ينبغي بدء التقارب الدبلوماسي مع الصين والمملكة المتحدة والولايات المتحدة التماسا لدعمها لمشاركة ليبريا في عملية كمبرلي لإصدار شهادات المنشأ.

٢٢ - أوصت لجنة مراجعة الجزاءات المفروضة على الماس الخام أيضا أن تقوم الحكومة الوطنية الانتقالية في ليبريا بما يلي:

(أ) إجراء تقييم دقيق لتنظيم الرصد الموجودة في أنغولا وسيراليون لتحديد الدروس المستفادة منها؛

(ب) إجراء اتصالات مع وزارة الخارجية البريطانية ومكتب الكمنولث والاتحاد الأوروبي ووكالة التنمية الدولية التابع للولايات المتحدة الأمريكية وحكومة جنوب أفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التماسا للمساعدة التقنية في إنشاء نظام ليبريا لرصد الماس؛

(ج) التماس المساعدة التقنية الأجنبية لإعادة تنظيم قطاع التعدين الغريني بغية إنشاء تعاونيات تعدينية تضم جميع أصحاب المطالبات؛

(د) التماس المساعدة لإدماج قطاع التعدين الغريني في برنامج ليبريا لنزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج والإعادة إلى الوطن. ويتعين وضع نماذج للتدريب للمقاتلين السابقين الراغبين في العمل في مجال تعدين الماس والذهب كخيار ووسيلة مجدية لكسب الرزق عن طريق البرامج التي تنفذها بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حالياً؛

(هـ) إجراء دراسة عن التعدين بشكل عام وبصفة خاصة عن تعدين الماس في بوتسوانا، لتحديد مدى الاستفادة من التعدين ذي النطاق المتوسط والكبير في ليبريا من هذا القطاع الذي في ضوء تجربة ذلك البلد.

٢٣ - ولتوضيح هذه القضايا وصياغة سياسة مفصلة أوصت لجنة الجزاءات المفروضة على الماس بتنظيم سلسلة من حلقات العمل على غرار حلقات العمل التي نظمتها إدارة التنمية الدولية بالملكة المتحدة والبنك الدولي التي عقدت في سيراليون. وأوصت كذلك بأن تقدم الأمم المتحدة خبراً تقنياً كاستشاري لوزارة الأراضي والمناجم والطاقة لتسهيل امتثال ليبريا لعملية كمبرلي كجزء من برنامج بناء القدرات بالوزارة. ووافقت الحكومة الوطنية الانتقالية على هذه التوصيات وقدمتها إلى الجمعية التشريعية الوطنية الانتقالية لسنها في قانون بعنوان (قانون تعديل قانون المعادن والتعدين الجديد الجزء الأول الباب ٢٣ بإضافة فصل جديد إليه ينص على مراقبة الصادرات والواردات ونقل الماس الخام). ويتوقع أن يعزز صدور هذا القانون امتثال ليبريا لعملية كمبرلي لإصدار شهادات المنشأ بطريقة شفافة مما يتيح للبلاد تلبية الطلب الوارد في القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣).

٢٤ - اتصلت الحكومة الوطنية الانتقالية في ليبريا أيضاً بالسيد مارك بوكستيل بالجلس الأعلى للماس في بلجيكا طالبة منه مساعدة تقنية إضافية بشأن طلب البلاد المتعلق بالانضمام إلى عملية كمبرلي. ونظم السيد بوكستيل أثناء زيارته إلى ليبريا في نيسان/أبريل حلقة عمل ليوم واحد اشترك فيها ١٥ مسؤولاً من كبار الموظفين في وزارة الأراضي والمناجم والطاقة.

مراقبة مناطق إنتاج الأخشاب واستخدام العائدات من صناعة الأخشاب

٢٥ - أسندت إلى لجنة مراجعة الجزاءات على الأخشاب التي أنشئت في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ بواسطة الرئيس براينت مسؤولية إعداد خريطة تسير الحكومة على هديها من أجل رفع الجزاءات واستئناف قطع الأشجار ونشاط قطاع الأخشاب. وكلفت اللجنة بإيجاد الوسائل لضمان استفادة الشعب الليبيري من الأرباح التي يكسبها قطاع الأخشاب وأن يتم الاضطلاع بالأنشطة في هذا القطاع بطريقة تتفق مع المعايير البيئية المقبولة دولياً.

٢٦ - أجرت لجنة مراجعة الجزاءات المفروضة على الأخشاب مشاورات مع ممثلي الوزارات والوكالات الحكومية وكذلك مع الأفراد العاملين في صناعة الأخشاب. كما أجرت سلسلة من الاجتماعات التشاورية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ مع الأفرقة الزائرة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية الذين يقدمون الدعم المالي والتقني والمهني للحكومة الوطنية الانتقالية في ليبيريا في برنامجها الإصلاحي. وينبغي الإشارة إلى أن سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في ليبيريا ووكالة التنمية الدولية عقدتا حلقة عمل لمدة يومين في ١٥ و ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ بهدف دراسة وتطوير توصيات اللجنة وكذلك تشجيع تنفيذها. وفي ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ قدمت اللجنة توصياتها المتعلقة بإصلاح الغابات في ستة من مجالات للنشاط (المرفق الأول) وتقدر تكاليف هذه التوصيات بنحو ٨,٧ مليون دولار من أجل تنفيذها.

٢٧ - أنشأت هيئة تنمية الغابات وهي مؤسسة حكومية مسؤولة عن الإشراف على صناعة الأخشاب لجنة لمراجعة الامتيازات في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ لمراجعة جميع اتفاقات حقوق الامتياز لقطع الأخشاب في ليبيريا وتحديد قانونيتها ودراسة جميع الالتزامات المالية الحكومية وتقديم توصيات ملائمة إلى هيئة تنمية الغابات. وتألّفت لجنة مراجعة الامتيازات ابتداء من موظفين انتدبوا من هيئة تنمية الغابات. وأثناء المرحلة الأولى من عملها، أجرت اللجنة استعراضاً أولياً لاتفاقات الامتيازات قدمها أصحاب الامتيازات. وقُدّم تقريرها في وقت لاحق إلى المدير الإداري للهيئة (انظر المرفق الثاني) الذي أمر بعد ذلك بالمرحلة الثانية من المهمة في آذار/مارس. وسوف تشمل المرحلة الثانية تقييماً للمعلومات المقدمة من أصحاب الامتيازات استناداً إلى استبيان وضعته لجنة مراجعة الامتيازات. وفي جهد من اللجنة للرد على الانتقادات المتعلقة بموضوعيتها وشفافيتها وسعت من عضويتها لتشمل المنظمات غير الحكومية المحلية العاملة تحت مظلة "تحالف المنظمات غير الحكومية من أجل ليبيريا".

٢٨ - وفي أوائل آذار/مارس أعلنت هيئة تنمية الغابات الافتتاح الرسمي لجميع مكاتبها الإقليمية. وفي نيسان/أبريل فتحت حسابات مستقلة للضرائب المفروضة على إعادة التشجير والحفاظة في البنك المركزي تنفيذاً لاتفاقها المتعلق بالامتثال للأمر التنفيذي رقم ٢ الذي يقضي بأن تقوم جميع الكيانات الحكومية التي تحصل على إيرادات بإيداع هذه الإيرادات في البنك المركزي لليبيريا. ويُتوقع في هذا الصدد أن تقوم الهيئة أيضاً بفتح حسابات صرف في البنك المركزي لتغطية نفقات التشغيل العام وحسابات لأغراض محددة لتغطية أنشطة إعادة

التشجير والمجتمعات المحلية. ويمكن أيضا فتح حساب في القريب العاجل لرسم قطع الأخشاب ورسم أخرى.

٢٩ - زار وفد حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ليبريا في نيسان/أبريل لإجراء مناقشات مع الحكومة الوطنية الانتقالية في ليبريا وهيئة تنمية الغابات والقطاع الخاص والعناصر الأخرى. وأعلن جميع الوزراء رغبتهم في مساعدة الهيئة في تحديد الأولويات لاحتياجاتها وتقديم توصيات تشمل مجالات التخطيط إضافة إلى ما يتعلق بالمساعدة التقنية والمادية التي تهدف إلى تحسين إدارة الغابات. والتزمت الولايات المتحدة منذ ذلك الحين بتقديم مبلغ مليون دولار للمساعدة في إجراء الإصلاحات الأكثر إلحاحا من أجل رفع الجزاءات المفروضة على الأخشاب. والتزم البنك الدولي بمبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار على نحو مماثل وهو يجري حاليا تقييما لقطاع الغابات.

٣٠ - أول ما يكتمل برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج إلى الوطن سيكون بمقدور الحكومة بسط سلطتها وسيطرتها الكاملة على مجالات إنتاج الأخشاب وضمان عدم استخدام عائدات صناعة الأخشاب الليبرية في تأجيج الصراع وإنما استخدامها بدلا من ذلك بطريقة شرعية في الأنشطة الإنمائية لمصلحة الشعب الليبري.

رابعا - المعلومات المقدمة من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

٣١ - وفيما يتعلق بهذا التقرير، أعربت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا عن ارتياحها له لأنه تناول المسائل ذات الصلة بصورة مناسبة كما أعربت عن إقرارها بمحتوياته.

خامسا - ملاحظات

٣٢ - أحرزت الحكومة الوطنية الانتقالية في ليبريا، منذ توليها السلطة في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، بعض التقدم المشجع نحو تحقيق الأهداف الواردة في الفقرات ٥ و ٧ و ١١ من القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣)، على الرغم من وجود عدد من القيود الخطيرة التشغيلية والمتعلقة بالموارد.

٣٣ - وفي الوقت نفسه، لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي أن يُفعل لتطبيق توصيات إصلاح قطاع الأخشاب التي قدمتها لجنة استعراض الجزاءات المفروضة على الأخشاب بصورة شفافة وقابلة للمساءلة وتنفيذها بصرامة. وفي هذا الصدد، لا يزال برنامج إصلاح قطاع الأخشاب يحتاج تطويره إلى مجموعة شاملة، بتوصيات محددة تماما، واستراتيجية وجدول زمنية للتنفيذ. وبالرغم من أن بعض الخطوات قد تم اتخاذها - مثل استعراض امتيازات قطع

الأشجار - ما زالت هناك شواغل بشأن بطء عملية الاستعراض الحالية والسبل التي تستطيع عن طريقها الحكومة الوطنية الانتقالية في ليبيريا أن تمنح امتيازات في المستقبل. وفي ذلك الصدد، سيتعين على هيئة التنمية الحرجية ضمان الشفافية في مراجعة جميع اتفاقات الامتياز الحرجية لتعكس المعايير الدولية والممارسات المستدامة لإدارة الغابات.

٣٤ - ولا تملك الحكومة الوطنية الانتقالية في ليبيريا بعد السلطة والسيطرة الكاملتين على مناطق إنتاج الأخشاب. ومع ذلك، مع النشر المطرد لقوات الأمم المتحدة في ليبيريا في جميع أنحاء البلد ولا سيما في المناطق الهامة حيث تجري أنشطة قطع الأشجار، مثل بوكانن وغرينفيل وزويدرو ومع تزايد دوريات الأمم المتحدة الجوية والبرية ستعزز قريبا قدرة الحكومة على بسط سيطرتها تدريجيا على مناطق إنتاج الأخشاب. ومع ذلك، وفي الوقت نفسه لا يوجد دليل كاف على أن الحكومة ستكون لديها القدرة الكافية على المدى القصير للسيطرة الكاملة على جميع الأنشطة المتصلة بالأخشاب. وعلى سبيل المثال، أعلنت هيئة التنمية الحرجية رسميا فتح مكاتبها الإقليمية الأربعة في بومي ويوكانن، وغرينفيل، وزويدرو، ولكنها لم تقم بعد بإرسال الموظفين الذين سيقومون بتشغيل هذه المكاتب. كما أن إنشاء إدارة محلية في مناطق الغابات سيستغرق بعض الوقت.

٣٥ - من المهم الإشارة إلى أن عددا كبيرا من سجلات قطع الأخشاب إما فقد أو حُفظت أجزاء منه فقط نتيجة لسنوات الاضطرابات المدنية الأربع عشرة، مما جعل من الصعب الحصول على صورة واضحة للحالة المالية لهيئة التنمية الحرجية. ولا تزال الشواغل الأكثر إلحاحا هي عدم وجود هيكل أو رقابة أو مساءلة في نظم الإدارة المالية لقطاع الأخشاب. وستحتاج هيئة التنمية الحرجية إلى مساعدة كبيرة لإدارة إيرادات الغابات في ليبيريا بصورة فعالة للنظم القضائية الشرعية ولمساعدتها على إعداد نظمها المالية والخاصة بالمعلومات، قبل إجراء المراجعة التي يمولها الاتحاد الأوروبي التي من المقرر أن تجرى في تموز/يوليه ٢٠٠٤.

٣٦ - وفيما يتعلق بقطاع الماس، تقوم الحكومة الوطنية الانتقالية في ليبيريا بإحراز تقدم تدريجي في إعداد طلبها للالتحاق بعملية كمبرلي، وخاصة إثر زيارة ممثل مجلس بلجيكا الأعلى للماس في نيسان/أبريل. وستحتاج الحكومة إلى ضمان الشفافية في إجراءاتها عند تقديمها لهذا الطلب وفي طريقتها لإقامة ضوابط على صادرات الماس الخام ووارداته ونقله.

٣٧ - وقد يرغب أعضاء مجلس الأمن في النظر في ماهية الخطوات الإضافية التي ينبغي أن تتخذها الحكومة الوطنية الانتقالية في ليبيريا والمجتمع الدولي من أجل تعزيز امتثال ليبيريا لأحكام القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣). وفي ذلك الصدد، أود أن أعترف مع التقدير بالمساعدة التي تقدمها بعض الدول الأعضاء والمنظمات الدولية إلى الحكومة الوطنية الانتقالية في ليبيريا

في الجهود التي تبذلها لإصلاح صناعة الأخشاب بها والالتزام بنظام عملية كمبرلي لإصدار شهادات المنشأ وأحث الدول التي في وضع يمكنها أن تقدم دعماً إضافياً القيام بذلك. إذ أن هذه المساعدة هامة لتمكين ليبيريا من إحراز التقدم اللازم تجاه الإيفاء بغايات وأهداف القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) الذي يمكن أن ييسر إجراء استعراض مبكر للجزاءات القائمة. ومن المؤمل أن تستفيد أنشطة تنمية البلد بالكامل في المستقبل من استخدام الإيرادات المتأتية من الموارد الطبيعية للبلد والمدارة بصورة سليمة من خلال جهود حكومة ليبيريا ودعم المجتمع الدولي.

المرفق الأول

لجنة استعراض الجزاءات المفروضة على قطاع الأخشاب
البرامج الإصلاحية لرفع الجزاءات عن قطاع الغابات

البرامج الإصلاحية	الوصف	فترة التنفيذ	التكاليف بـدولارات الولايات المتحدة
١ - بناء قدرات هيئة التنمية الحراجية	تعيين مجلس إدارة هيئة التنمية الحراجية	كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ -	-
	إنشاء إدارة قائمة على هيكل لتعويض الموظفين وتقديم السوقيات بصورة مناسبة	كانون الثاني/يناير - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤	٧ ٦٦٤ ٠٠٠
	تدريب فنيي الميدان وموظفين من المرتبة المتوسطة في تاريخ لاحق	شباط/فبراير - كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤	١٠٠ ٠٠٠
	إعداد نطاق الاختصاص للجنة رقابة مستقلة وتكليفها بولاية لرفع وعي المجتمع والإشراف على المنظمات غير الحكومية واستعراضها وتشجيع إدارة الغابات المستدامة	شباط/فبراير ٢٠٠٤	١٤٠ ٠٠٠
	طلب مساعدة تقنية لإدارة الغابات والإدارة المالية	شباط/فبراير - آذار/مارس ٢٠٠٤	٤٥٠ ٠٠٠
٢ - تحسين الشفافية والمساءلة في القطاع	تكليف بإجراء مراجعة لحسابات هيئة التنمية الحراجية	كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ -	-
	إنشاء نظام لإيداع جميع إيرادات الغابات في حسابات تديرها وزارة المالية في المصرف المركزي	كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ -	-
	إنشاء نظام مع المصرف المركزي لتمويل حسابات هيئة التنمية الحراجية على أساس تخصيص ميزانية من تحويل نصف فضلي لأموال من حسابات حكومة ليبيريا استناداً إلى تعليمات دائمة	كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ - شباط/فبراير ٢٠٠٤	-
	تصميم نظام لاستلام ودفع رسوم إعادة زراعة الغابات والحفظ بصورة منفصلة	كانون الأول/ديسمبر - شباط/فبراير ٢٠٠٤	-
	إنشاء نظام إبلاغ وإتاحة المعلومات للجمهور	شباط/فبراير ٢٠٠٤ -	-
	تكوين لجنة رقابة مستقلة	كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ -	-
٣ - استعراض الامتيازات	طلب اتفاقات الامتيازات الحالية واستعراضها	كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير ٢٠٠٤	١٥ ٠٠٠

البرامج الإصلاحية	الوصف	فترة التنفيذ	التكاليف بـدولارات الولايات المتحدة
	فرض عقوبات على الشركات التي تنتهك الجزاءات	كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ - آذار/مارس ٢٠٠٤	
	إعداد إضافة لاتفاقيات الامتيازات تعكس سياسات الحفظ والسياسات البيئية	كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ - آذار/مارس ٢٠٠٤	
٤ - إجراء حصر للغابات	إجراء مسح عملية للتحقق على أرض الواقع واستخراج خرائط من نظام المعلومات الجغرافية	كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ - شباط/ فبراير ٢٠٠٤	٢٠٠ ٠٠٠
	تحديد القيمة الأساسية لموارد الغابات (الأخشاب ومنتجات الغابات من غير الأخشاب)	كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ - شباط/ فبراير ٢٠٠٤	
	توفير المعلومات من أجل الرصد وفرض الضرائب والإنفاذ	كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ - شباط/ فبراير ٢٠٠٤	
٥ - حماية المنتزهات وتطويرها	تعمير البنية التحتية لمنتزه سابو	كانون الثاني/يناير - حزيران/يونيه ٢٠٠٤	١٠٠ ٠٠٠
	توفير معدات ومواد لإدارة المنتزه	كانون الثاني/يناير - حزيران/يونيه ٢٠٠٤	
	تدريب موظفي المنتزه ونشرهم	كانون الثاني/يناير - حزيران/يونيه ٢٠٠٤	
٦ - حشد المساعدة التقنية والمالية	المشاركة في اجتماع الجهات المانحة والأنشطة الترويجية الأخرى	كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير ٢٠٠٤	٥٠ ٠٠٠
	مناقشة الترتيبات الثنائية	كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير ٢٠٠٤	
	إكمال نشر بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا	بحلول نيسان/أبريل ٢٠٠٤	
احتياجات البرنامج	بناء قدرات هيئة التنمية الحرجية		٨ ٣٥٤ ٠٠٠
	وضع برامج إصلاح أخرى		٣٦٥ ٠٠٠

المرفق الثاني

توصيات لجنة استعراض الامتيازات

توصي اللجنة بما يلي:

استنادا إلى التجاوزات والتناقضات التي لوحظت في الحصول على الامتيازات بالإضافة إلى عدم قدرة حاملي الامتيازات على تصفية التزاماتهم المالية نحو الحكومة، يختار المدير الإداري لهيئة التنمية الحرجية من بين العناصر التالي تنفيذها تلك التي يودي إلى تحقيق الشفافية واتباع ممارسات إصلاحية فعالة فيما يتعلق بالغابات:

(أ) إلغاء جميع اتفاقات الامتيازات والتخلي عن جميع المتأخرات وفي حالة إلغاء اتفاقات الامتياز، يعطى حامل الامتياز الحالي الأفضلية الأولى في استعادة مناطق الامتياز بشرط أن تستوفى الشروط والأحكام المطلوبة بموجب قوانين الغابات في جمهورية ليبيريا؛ أو

(ب) إلغاء جميع الامتيازات الممنوحة بين عامي ١٩٩٧ و ٢٠٠٣، بسبب مخالفات في عملية التخصيص، وعمليات الأداء فيما يتعلق بقوانين الغابات والقوانين المالية والقواعد التنظيمية والفشل في تعويض أصحاب الامتيازات عن امتيازاتهم، والضغط السياسي وانعدام الشفافية مثلما فعلت الحكومات المنتخبة وإدارات هيئة التنمية الحرجية السابقة؛ أو

(ج) عدم الموافقة على الامتيازات والسماح لها بالعمل إذا كانت أوضاعها قانونية قبل عام ١٩٩٧ فقط والسماح بها؛ أو

(د) بعد توقيع الاتفاق، يلزم جميع أصحاب الامتيازات بدفع جميع الضرائب المتعلقة بالغابات مقدما استنادا إلى الكمية الثابتة قبل السماح بعودة عمليات قطع الأشجار إلى ما كانت عليه من قبل؛ أو

(هـ) أن يوافق الرئيس على اتفاقات الامتيازات وتصادق عليها الهيئة التشريعية الوطنية قبل السماح بعودة أنشطة قطع الأشجار إلى ما كانت عليه من قبل؛ أو

(و) تعزيز نص قانون الغابات الذي يقتضي استخدام حرجي غابات وخاصة لمنصب إداري تنظيمي؛ أو

(ز) تعزيز الحكم القاضي بحظر الصيد والتعدين والزراعة إلخ في المنتزه الوطني و/أو المناطق المحمية؛ أو

(ح) إعادة نظام التسليم المسبق لنسبة ٢٥ في المائة من القيمة في الخارج لقاء تصدير منتجات الغابات؛ أو

- (ط) خصخصة إعادة زراعة الغابات مع رصدها عن طريق هيئة التنمية الحرجية وإيداع جميع الرسوم في المصرف المركزي؛ أو
- (ي) إعلان الحكومة جميع المناطق المحمية المقترحة (المنتزهات والمحميات) لتعزيز حفظ التنوع البيولوجي؛ أو
- (ك) إنهاء إجراءات جميع اتفاقات الامتيازات خلال فترة ستين يوماً؛ أو
- (ل) اعتبار أي اتفاق امتياز لم يصدق عليه من الهيئة التشريعية الوطنية غير صحيح؛ أو؛
- (م) إلزام أصحاب الامتيازات بإنشاء مرافق التجهيز (ورش النشر) في فترة لا تتجاوز السنتين بعد منح العقد؛ أو
- (ن) مراجعة جميع مذكرات التفاهم الموقعة بين هيئة التنمية الحرجية والمنظمات الدولية البيئية.